اليابان ومؤتمر واشنطن البحري (١٩٢١-١٩٢٢)

الأستاذ الدكتور
وليد عبود محمد
جامعة بغداد
كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

المدرس الدكتور
وسام هادي عكار
وزارة التربية
المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثانية

اليابان ومؤتمر واشنطن البحري (١٩٢١-١٩٢٢)

المدرس الدكتور
وسام هادي عكار
وزارة التربية
المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثانية

الأستاذ الدكتور
وليد عبود محمد
جامعة بغداد
كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

الملخص:

شكل إستئثار الدول الأوربية الكبرى بممارسة الدور الأساسي والمؤثر في رسم معالم السياسة الدولية ، علامة فارقة منذ آواخر القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين ، إلا أن تطورات ما بعد الحرب العالمية الأولى(١٩١٤-١٩١٨) والتسويات السياسية التي واكبتها في ظل تدهور الأوضاع الإقتصادية ، عرقل إلى حد كبير من ذلك الدور. وتجلى ذلك في أثر تنامي دورا اليابان والولايات المتحدة الأميركية وتأثيرهما الفَعَّال في مجرى تلك الحرب ، وطبيعة توجهاتهما وسياستهما الخارجية التي مالبثت أن تقاطعت ما بعدها. وعليه جاء هذا البحث ليميط اللثام عن طبيعة التنافس الياباني – الأميركي وآبعاده في منطقة الشرق الأقصى والنتائج التي آل إليها في ضوء وقائع مؤتمر واشنطن البحري الذي جسد إحدى أبرز صفحاته.

قُسَّم البحثُ إلى ثلاثة محاور رئيسة ، تطرق الأول إلى اليابان عشية مؤتمر واشنطن، مقدماً لمحة موجزة عن دورها في الحرب العالمية الأولى وسعيها إلى ضمان مكاسبها في الشرق الأقصى ، بعقدها معاهدات عدة مع الدول ذات الشأن في المنطقة. وتصدى المحور الثاني إلى أسباب إنعقاد المؤتمر وطبيعة الظروف الداخلية والخارجية التي أجبرت اليابان على المشاركة فيه. في حين أوضح المحور الأخير نتائج المؤتمر وتداعياته في اليابان ، ولاسيما بعد محاولة الولايات المتحدة الأميركية وأوربا على حد سواء ، تجريدها من أغلب مكاسبها الإقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأقصى.

أولاً: اليابان عشية مؤتمر واشنطن البحري

أسهم بروز القوتين اليابانية والأميركية في منطقة الشرق الأقصى وتنامي دورهما المؤثر في

السياسة الدولية ، إلى تنافسهما على نحو مباشر أو بغيره مع الدول الأوربية المتواجدة هناك أثناء الحرب العالمية الأولى ، ويعزى ذلك إلى رغبة اليابان بإستثمار ظروف الحرب وذلك بإحتلال مناطق أوسع وإنتزاع إمتيازات أكثر في الصين وجزر المحيط الهادئ. وفي هذا السياق جاءت أهدافها المعلنة لدخولها الحرب ضد ألمانيا في الثالث والعشرين من آب ١٩١٤[١]، حسب ما جاء في تصريح وزير خارجيتها(تاكاأكي كاتو Takaaki Katō ١٩١٤ - ١٩١٥)[٢]، في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩١٤ ، إذ قال: " **إن اليابان يجب أن تكون قوة كبرى مثل تلك التي في أوروبا ، وإذا كُنا قد أُجبْرنا على إحتلال (المُستعمرات الألمانية)**[٣]**، فهذا لأننا نسعى إلى إقامة السلام ومنع إمتداد المعارك إلى الشرق الأقصى** "[٤]. ويُعد ذلك من الأسباب التي دفعت اليابان إلى إنهاء الوجود العسكري الألماني في منطقة الشرق الأقصى ، إلى جانب أسباب أخرى لم يُعلنْ عنها وزير خارجية اليابان ، ولاسيما محاولتها إبعاد النفوذ الأوربي من المنطقة لاحقاً وإحتكار أسواقها[٥].على أن دخول اليابان الحرب إلى جانب دول الوفاق الودي ، لم يلزمها أو يدفعها نحو التدخل في الشؤون الأوربية ، إذ وجدت وفقاً لوجهة نظرها أن مصلحتها تقضي آنذاك بإقتصار إشتراكها في العمليات العسكرية في منطقة الشرق الأقصى[٦].

وفي غضون الحرب سنحت الفرصة أمام اليابان لتحقيق طموحاتها التوسعية الأقليمية في المجالين الإقتصادي والسياسي ، وتجلى ذلك في سعيها للحصول على الإمتيازات في الصين، إذ أعلنت في السادس عشر من كانون الثاني ١٩١٥ عن إنشاء قاعدة عسكرية في مقاطعة (شاندونغ Shandong - شرق الصين). وقدمت بعد يومين ماعُرف بـ(المطالب الواحد والعشرون Twenty-One Demands) التي سعت فيها إلى تجريد الصين من إستقلالها ، وذلك بإعترافها بسيطرة اليابان على شاندونغ ، وتمتعها بعدد من الإمتيازات الصناعية والإعتراف بحقوق خاصة لها في إقليمي(منشوريا Manchuria) و(منغوليا Mongolia)، الواقعان شمال شرق الصين. وأن تكون أكبر شركات التعدين فيها مشتركة مع اليابان ، وأن لا تتنازل الصين عن أية جزيرة أو ميناء أو مرسى على طول سواحلها لدولة ثالثة، وأن تتمتع اليابان بالأفضلية في توريد السلاح والذخيرة إليها وبناء السكك الحديد فيها ، وتعيين مُستشارين إقتصاديين وسياسيين وعسكريين لتأمين سيطرتها الشاملة عليها. على أن تلك المطالب كانت محطاً لمعارضة شديدة من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية[٧].

حصـنت اليابـان مصـالحها التـي حققتهـا فـي الصـين والمُمتلكـات الألمانيـة فـي جُـزر المحـيط الهادئ في الأعوام الأولى من الحرب ، ولاسيما بعـد أن وطـدت نفوذهـا فـي إقليمَـيْ منشـوريا ومنغوليا بإبرامها عدد من الإتفاقيات ، إذ عقدت فـي(بتروغـراد Petrograd – شـمال غـرب روسيا) إتفاقية مع روسيا في الثالث من تموز ١٩١٦– نشـرها البلاشـفة بعـد ثـورة أكتـوبر١٩١٧– تضـمنت إقامـة تحـالف لمـدة خمسـة أعـوام يُلـزم الطـرفين بتقـديم المُسـاعدة المتبادلة في أية حرب ، وينظم المصالح الحيوية لكـل منهمـا ، ويـوفر الحمايـة للصـين مـن أي محاولـة للسيطرة عليها من طرف آخر. وأكدت الفقرة الثالثـة من الإتفاقيـة علـى سريتها ، وذلك لتلافـي التعـارض مـع أحـد بنـود التحـالف البريطاني – الياباني لعام ١٩٠٢ [٨] الذي نص في مادته الرابعة على عدم الدخول في إتفاقات منفصـلة مـع دول أخـرى علـى نحـو يضـر بالتحالف ، وفي حال دخول أيٍّ من طرفيه في حلـف آخـر يقتضـي قبـل ذلـك إستشـارة طرفـه الثـاني. وفـي مطلـع عـام ١٩١٧ عقـدت اليابـان مُعاهـدات سـرية مـع بريطانيـا وفرنسـا وإيطاليـا وروسيا إعترفَ فيها الأخيرون بحق اليابان في إقلـيم شـاندونغ والجُـزر الألمانيـة فـي المُحـيط الهادئ [٩].

مـن جانـب آخـر إسـتثمرت اليابـان الخـلاف بـين دول الوفـاق الـودي والبلاشـفة ، فشـاركت فـي الحملة التي أَعَدَّتها تلك الدول في تموز ١٩١٨ لإحتلال(سيبيريا Siberia) في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من روسيا. وبرغم إنسحاب دول الوفاق منها عام ١٩٢٠، إلا أن اليابان لم تَجْلِ كامل قواتها من الأراضي الروسية ، وإنما أبقت إلى إنعقاد مؤتمر واشنطن جزءاً منها في مدينة (ڤلاديڤوسـتوك Vladivostok)، ذات الموقـع الإسـتراتيجي المُهـم وأكبـر ميناء لروسـيا علـى المحيط الهادئ [١٠].

وعلـى نحوٍ عام أسـهمت عوامل عدة في تعزيز مكانـة اليابان على الساحة الدولية، ولاسيما بعد الحـرب العالميـة الأولـى ، إذ إسـتمرت طاقـات اليابـان الإقتصـادية بـالتطور والإفـادة مـن التكنولوجية الغربية وتكييفها على وفق حاجاتها وثقافتهـا ، وقـد أسـهمت الإدارة الجيـدة والأيـدي العاملة الماهرة بمختلف الإختصاصات في رفع إنتاجيـة اليابـان بوصـفها (معمـل آسـيا) بمصـانعها المتكاملـة والمتنوعـة ، والجـاهزة لتصـدير كميـات كبيـرة مـن السـلع ذات الجـودة العالية والرخيصة[١١]. وعليه شهدت اليابان تزايد نموها الإقتصادي ، ففي الوقت الذي بلغ فيه مجموع قيمة صادراتها عام ١٩١٤ نحو (١،٢ مليار ين) ، إرتفعت إلى (٤،٥ مليار ين) بحلول عام ١٩١٩. وزادت الأسعار بنسبة ٢٣

٪ وأجور العمل إلى ٦٨ ٪ عما كانت عليه قبل الحرب. وبذلك إنتعشت تجارتها وثروتها التي ساعدت على ظهور الصناعات الكيمياوية التحويلية والهيدروكهربائية لتوليد الطاقة ، فضلاً عن الصناعات التقليدية الأُخرى ، ولاسيما صناعة السُفن والحديد والصُلب وغزل القطن والحرير، حتى وصل مُعدل النمو الإقتصادي السنوي إلى ١٠٪ عام ١٩١٩. وأسهمت زيادة الصادرات وتراكم رؤوس الأموال في توسيع نشاط الشركات الصناعية الكُبرى وتأسيس أُخرى جديدة [١٢]، ورافق ذلك الإنتعاش الإقتصادي تطور المؤسسة العسكرية ، إذ أصبح الأسطول الياباني ثالث أكبر أسطول في العالم بعد الأسطولين البريطاني والأميركي ، أما جيشها البري فلم يكن يُجاريه في حجمه وتجهيزه وتدريبه أيٌّ من جيوش منطقة الشرق الأقصى[١٣].

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى عكفت الولايات المُتحدة الأميركية عن سياسة التدخل في الشؤون الأوربية ، وحددت نشاطاتها ضمن نطاق القارة الأميركية والمُحيط الهادئ فقط ، وتجلى ذلك بإصرار الكونغرس بكونه المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأميركية والهيئة التشريعية في النظام السياسي ، على رفضه التصويت على مُقررات مؤتمر باريس للسلام – الصُلح(١٨ كانون الثاني ١٩١٩–٢١ كانون الثاني ١٩٢٠)، وما نتج عنه من إلتزامات حيال القضايا الأوربية ، أو التي تُعد خارج نطاق المنطقة التي أرادت السياسة الأميركية الجديدة أن يقتصر نشاطها فيها[١٤].

إن رفض اليابان والولايات المُتحدة الأميركية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الأوربية ، رافقه في الوقت نفسه إصرارهما على إيجاد دورٍ بارزٍ لهما في الشرق الأقصى ، ما جعل الصراع فيه أكثر تعقيداً. ويُعزى ذلك إلى تنافس القوى الأوربية نفسها على أسواق الصين ومواردها الأولية من جهة ، وصراعها مع اليابان التي سعت إلى إيجاد دور محوري لها في الصين من جهة أخرى. في الوقت الذي حاولت فيه أميركا الحدّ من النفوذ الأوربي القديم والتطلعات اليابانية الجديدة للحصول على إمتيازات فيها ، كما أسهمت رغبة الشعب الصيني بخاصة وشعوب المنطقة بعامة في التخلص من الإستعمار والإمتيازات الأجنبية ، في تفاقم الأزمة في منطقة الشرق الأقصى[١٥].

أثارت سياسة اليابان في الصين والمحيط الهادئ مخاوف الحكومة الأميركية فحاول الرئيس(توماس وودرو ولسن Thomas Woodrow Wilson ٤ آذار ١٩١٣– ٤ آذار ١٩٢١)[١٦]، في إجتماعات مؤتمر السلام الحد من مخاطر تلك السياسة ، والضغط على اليابان من أجل إنسحابها من الأراضي الصينية ، إلا أن المؤتمر أقر بالمناطق التي إحتلتها اليابان أثناء

الحرب. ولعل من الأسباب التي ساعدت على إنتزاع ذلك الإعتراف الدولي هو موقف الحكومتين البريطانية والفرنسية المؤيد للمطلب الياباني في إقليم شاندونغ [١٧]، فضلاً عن الحنكة السياسية اليابانية التي إنتهزت إجراءات الولايات المُتحدة الأميركية وسياستها القائمة على التمييز العُنصري ، فطلبت منها إدراج ذلك في بنود مؤتمر السلام على وفق فقرة تنص على(إلغاء التمييز العنصري)، إلا أن خوف ولسن من إثارة الرأي العام الأميركي دفعه إلى المساومة معهم ، فسحبت اليابان طلبها نظير إعتراف الحكومة الأميركية ببقاء شاندونغ تابعة لها[١٨].

ثانياً: أسباب إنعقاد مؤتمر واشنطن

في ضوء النتائج الوخيمة التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى على كافة الأصعِدَة ، ظهرت محاولات عدة سعت إلى إحلال الأمن والسلام الدوليين ، وطالما أن سباق التسلح مثل أحد أسباب قيام تلك الحرب ، كان لابد من إتخاذ السبل الكفيلة للحد منه ، فضلاً عن تخفيف التوترات المتزايدة في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ. ونتيجة لذلك طرحت فكرة عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح يضم أغلب دول العالم ، وما عزز من تلك الفكرة هي السياسة الخارجية الأميركية لحكومة الديمقراطيين التي أثارت الحزب الجمهوري ، فعندما وصل الأخيرون للحكم برئاسة (وارن غاماليل هاردنغ Warren Gamaliel Harding ٤ آذار ١٩٢١-٢ آب ١٩٢٣)[١٩] الذي دعا إلى عقد مؤتمر دولي للبحث في أوضاع الشرق الأقصى ونزع السلاح البحري وتجريد اليابان من كل الإمتيازات والمكاسب التي حصلت عليها في الصين بموجب قرارات مؤتمر السلام عام ١٩١٩[٢٠]، أعلنوا تأكيداً لدعوة هاردنغ أن السياسة الخارجية للديمقراطيين تجاه الشرق الأقصى لم تكن صارمة بما فيه الكفاية ، ولاسيما بعدما فرضت اليابان نفوذها السياسي والإقتصادي في الصين. وفي هذا الصدد عَبّرت الإدارة الأميركية عن قلقها حيال مسألة أمن المحيط الهادئ فيما لو إستمر سباق التسلح البحري على ضفتي المحيط ، فعلى الرغم من أن القوة البحرية الأميركية هي ضعف مثيلتها اليابانية ، إلا أنها أبدت خشيةً جديةً من تعاظمها[٢١].

على إن رفض الكونغرس الأميركي التوقيع على معاهدات السلام ، حررها من تعهداتها التي كان الرئيس ولسن قد إرتبط بها في الشرق الأقصى ، وشجع في الوقت نفسه على تصدي الصين للسياسة اليابانية. ومع ذلك فإن الحكومة الأميركية لم تفكر في قهر اليابان ، إلا أن الكونغرس إقترح عقد مؤتمر دولي لبحث مسائل الشرق الأقصى والمحيط الهادئ ، لتأمين إستقرار توازن القوى الدولية في ضوء تخلى

الحكومة اليابانية عن طموحاتها الإقليمية في القارة الآسيوية ، وإعادة نظرها في المكاسب الجيوسياسية التي حققتها في آسيا أثناء الحرب[٢٢]. تلك المكاسب التي شكلت مصدر قلق للولايات المتحدة الأميركية ، لسببين أولهما السوق الصينية التي خشي الأميركيون من منافسة اليابان لبضائعهم فيها ، وثانيهما حرصها على سلامة جزر (الفلبين Philippines – غرب المحيط الهادي) المحتلة من قبلها منذ عام ١٨٩٨ وحمايتها من أي عدوان خارجي[٢٣].

تزامن ذلك مع إنتهاج اليابان بعد الحرب سياسة دبلوماسية معتدلة حاولت فيها عدم إثارة الشكوك حولها ، إذ إقتنع الكثير من اليابانيين أن الدبلوماسية المستندة إلى العامل الإقتصادي يمكن أن تكون ذا فائدة أكثر لمصلحتهم مرحلياً من إستعراض القوة العسكرية والتوسع الاقليمي، ولاسيما بعد وصول رئيس الوزراء(تاكيشي هارا Takashi Hara ٢٩ أيلول ١٩١٨ – ٤ تشرين الثاني ١٩٢١)[٢٤] إلى الحكم وتبنيه فكرة التوسع الإقتصادي عن طريق إختراق سلمي للأسواق العالمية عبر البحار في كل من الصين ودول الغرب ، التي بدت مستعدة لترتيب الوضع الدولي لمرحلة ما بعد الحرب على الأسس والمبادئ التّي دعا إليها الرئيس ولسن ، مثل حق تقرير المصير والسلام الدولي والترتيبات الخاصة بالأمن الجماعي للدول. على أن ذلك لم يكن يعني إستعدادها التخلي عن ممتلكاتها ومكاسبها الإستعمارية ، بقدر رغبتها في الحفاظ على السلام الدولي عن طريق الإتفاقيات المتعددة الإطراف الضامنة لتحقيق توازن القوى في الشرق الأقصى. لذلك كان على اليابان والحال تلك تبني سياسة خارجية تتوافق والدبلوماسية الجديدة التي برزت بعد الحرب بموافقتها على الإشتراك في مؤتمر دولي لنزع السلاح[٢٥].

وفي هذا السياق يُعد التحالف البريطاني – الياباني لعام ١٩٠٢ من العوامل التي دفعت بإتجاه إنعقاد مؤتمر واشنطن ، إذ عُدَّ في غضون نحو عقدين من الزمن بمثابة حجر الأساس في السياستين اليابانية – البريطانية في الشرق الأقصى. ثم أن روسيا التي إنعقد التحالف من أجل كبح توسعها في الشرق الأقصى أضحت غير قادرة على تهديدهما ، فغدى بالمحصلة النهائية موجهاً ضد الولايات المتحدة الأميركية ، ما سيؤول إلى حربها ضد اليابان في شرق آسيا[٢٦]. وعَلَيْهِ فَإن عقد أي مؤتمر لنزع السلاح سيتوقف نجاحه إلى حد كبير على الموقف الذي ستتخذه بريطانيا من تحالفها مع اليابان الذي جُدد في تموز ١٩١١ لمدة عشرة أعوام أخرى. وعلى الرغم من إن بنوده عُدلت بحيث أنها لن تصل إلى درجة وقوف بريطانيا مع اليابان في حالة وقوع صِدام

بين الأخيرة والولايات المتحدة الأميركية ، إلا أنها مع ذلك منحتها على نحوٍ غير مباشر تأييداً دبلوماسياً يحمي مصالحها الحيوية في المنطقة(٢٧).

وبحلول عام ١٩٢١ جرت منذ آيار وحزيران مراسلات بريطانية – يابانية لحسم مسألة تجديد أو إنهاء تحالفهما ، ومع أن رؤى الطرفين ذهبت بإتجاه تمديد مؤقت للتحالف ، إلا أن الدعاية المعارضة للبريطانيين في الولايات المتحدة الأميركية ، أوحت أن هناك شكاً متزايداً للشعب الأميركي حيال التحالف الذي سيدعم في حال تجديده سياسة اليابان التوسعية في الشرق الأقصى ، وإنهُ سيكون بمثابة تصرف غير ودي ضده. وفي هذا الصَّدَدِ صدرت مقالات عدة في الصحف الأميركية أكدت إن على بريطانيا الخيار بين صداقتها للولايات المتحدة الأميركية أو مناوئتها ، وإن تجديد التحالف يُعدّ أمراً كارثياً ، بكونه جزءاً من العملية المعرقلة للتطور الإقتصادي الأميركي(٢٨).

وللنأي بنفسها عن ذلك المأزق وحفاظاً على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية فضلت بريطانيا عقد إتفاقية ثلاثية مع اليابان والولايات المتحدة الأميركية أمدها أربعة أعوام ، لتكون بديلاً عن تحالفها المنفرد مع اليابان(٢٩). وفي إتصالات جرت بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٢١، أكدت فيه الأولى أنها دولة صديقة لليابان ولا توجد بينهما مسائل شائكة لا يمكن حلها ، وإنها تتبنى سياسات واضحة في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ ، وتأمل في ذلك من الحكومة البريطانية أن تشاطرها وجهات النظر خدمة لمصلحتيهما. وفي حال توصلت بريطانيا واليابان إلى إتفاق يعزز فيه مصالح الأخيرة في الشرق الأقصى ، فإن ذلك من شأنه إثارة الحكومة الأميركية ، ولاسيما في حال وصول سلطة عسكرية للحكم في اليابان. ومن جانب آخر حاولت الحكومة الأميركية تهديد بريطانيا على نحوٍ غير مباشر بقولها إن تجديد التحالف البريطاني – الياباني سيؤدي إلى ردة فعل في الكونغرس، الأمر الذي سيدفعه إلى إتخاذ قرار يعترف بجمهورية إيرلندا ، ما سيُهدد الوجود البريطاني في أوربا(٣٠).

وتأكيداً لإهتمام حكومة الولايات المتحدة الأميركية بالتحالف البريطاني – الياباني ، إتسع نطاق بحث المسألة في محافلها السياسية والإعلامية ، إذ دار في الرابع والعشرين من حزيران ١٩٢١ نقاشاً ثلاثياً بين وزارة الخارجية والوكالة الإخبارية ووسائل الإعلام ، أدى إلى ظهور عناوين بارزة وردت في الصحافة ، أشارت إلى إن الغموض الوارد في التحالف يعكس تجاهل بريطانيا للولايات المتحدة الأميركية ، مايثير شعور الأخيرة ضد أية

علاقات بريطانية – يابانية للصداقة والتعاون. وإن الشعب الأميركي يكُنُّ شعوراً عاماً حيال اليابان مشابهاً لشعور البريطانيين حيال الألمان ، بكونها خصم محتمل لحرب قادمة. وطالبت بتبادل وجهات النظر بين الأطراف الثلاثة لتجنب النتائج الوخيمة التي ستنجم عن تجديد التحالف ، طالما أنهُ سينتهي تلقائياً في الثالث عشر من تموز ١٩٢١، ما لم يُجدد خلال مُدة سريانه[٣١].

وتأكيداً على حسن نيتها وعلاقاتها الطيبة مع الولايات المتحدة الأميركية ، أعلنت الحكومة اليابانية في الرابع من تموز ١٩٢١، إن هناك ميول متعاطفة ومطمئنة داخل الأوساط الأميركية حيال التحالف البريطاني – الياباني ، بكونه لم يُسخَّرْ كوسيلة للعدوان بقدر كونه إتفاق دفاعي، بدليل إن سياسته الجوهرية ظلت ثابتة وغير متغيرة ، وإن الهدف الأساس منه هو ضمان الأمن والسلام الشاملين وتعزيزهما في منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادئ ، فضلاً عن حصر الحرب في أماكن وقوعها. لذلك فإنهُ تحالف دفاعي ، ولم يدرْ في خُلد السياسيين في الحكومة اليابانية إمكانية أن تصبح الولايات المتحدة الأميركية خصماً لها أو لبريطانيا ، وكلاهما لا تفكران بإلحاق الضرر بمصالحها[٣٢].

وفي أثر ذلك أصدرت حكومتا لندن وطوكيو في الثامن من تموز ١٩٢١ إعلاناً مشتركاً أكدتا فيه أَخْطَارهُما عُصبة الأمم إلتزامهما من حيث المبدأ إذا ما إستمر مفعول التحالف البريطاني– الياباني لما بعد تموز ١٩٢١، أن يكون بصيغة متطابقة ومتوافقة مع ميثاقها[٣٣]. ومن جهتها رحبت حكومة الولايات المتحدة الأميركية بالإعلان ، وإقترحت توجيه دعوة إلى عدد من الدول للإشتراك في المؤتمر المزمع عقده لدراسة كافة القضايا الأساسية المتعلقة بمنطقة الشرق الأقصى والتوصل إلى تفاهم مشترك حيالها ، وتسوية جميع المشاكل بالطرق السلمية بما يُبعد شبح الحرب البحرية عن المنطقة ، على أن يدعم ذلك بتَخفيض الأسلحة البحرية ، بعد نقل المقترح إلى اليابانيين لبيان وجهة نظرهم حيال الموضوع. وعليه وجه الرئيس الأميركي هاردنغ في الحادي عشر من تموز ١٩٢١ الدعوات الرسمية إلى عدد من الدول للحصول على موافقتها الرسمية لعقد المؤتمر، وهي: بريطانيا ، اليابان ، فرنسا ، إيطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، البرتغال ، والصين[٣٤]. ومن الجدير بالذكر إن توجيه الولايات المتحدة الأميركية الدعوات لدول لها مصالح في الشرق الأقصى ، هدف على المدى البعيد إلى إحراج اليابان وإلزامها بجميع القرارات والمواقف التي تتخذها الأكثرية بشأن المنطقة ، وبمعنى آخر ضمان الولايات المتحدة

الأميركية لدعم دولي ضد اليابان ، بكونها الطرف الأكثر معارضةً لهيمنتها في الصين والمحيط الهادئ[٣٥].

وبسبب عودة المنافسة التقليدية بين الدول الصناعية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وإنكفاء أوربا على نفسها في توفير جميع متطلباتها وإعانة سكانها بعد إنتهاء عملياتها العسكرية وإنتفاء حاجتها للبضائع والمنتجات الأميركية ، واجه المجتمع الدولي بوادر أزمة إقتصادية للمدة (١٩٢١-١٩٢٢). ومما ساعد على بدايتها وتفاقمها في الولايات المتحدة الأميركية إعتمادها سياسة إقتصادية قائمة على الحماية المركزية والضرائب العالية المفروضة على السلع المستوردة من أوربا ، في الوقت الذي تقلصت فيه فرص تصدير السلع اليابانية بعد عودة دور الأوربيين ونشاطاتهم الإقتصادية في مناطق نفوذهم التقليدية في الشرق الأقصى وبعض مناطق أميركا اللاتينية ، الأمر الذي إنعكس سلباً على اليابان التي شهدت هي الأخرى أزمة إقتصادية ومالية ، وسط هياج الرأي العام الذي إحتج على الميزانية العسكرية والبحرية ونادى بضرورة تقليل الإنفاق العسكري[٣٦].

وفي الثاني عشر من تموز ١٩٢١ أعربت حكومتا فرنسا وإيطاليا عن ترحيبهما بالدعوة، وفي اليوم التالي سلمت وزارة خارجية اليابان مذكرة إلى نظيرتها الأميركية أكدت فيها موافقة الحكومة اليابانية على دعوة المشاركة في مؤتمر يمثلها فضلاً عن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا في واشنطن بصدد تحديد الأسلحة [٣٧]. وبذلك فإن الحكومة اليابانية رحبت بالمقترح الأميركي المتعلق بالأسلحة ، إلا أنها وجدت صعوبة في مناقشة المشاكل المتعلقة بمنطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادئ مع الدول ذات العلاقة ، بعد إطلاع الحكومة الأميركية بتفاصيلها ومعرفة وجهة نظرها[٣٨].

وبرغم الموافقة اليابانية على المشاركة في المؤتمر، يبدو أنها لم تكن مستعدة للتخلي عن الإنتصارات والمكاسب والإمتيازات التي حققتها في المنطقة. ولمنع حدوث أي نوع من التوترات المستقبلية مع الولايات المتحدة الأميركية ، حرصت على التنسيق معها لكونِهما دولتين كبيرتين ومتقاربتين ولهما تأثيرهما الفَعَّال في الشرق الأقصى ، فضلاً عن مصالحهما المشتركة وعلاقاتهما الجيدة التي لا جدوى من توترها ، إلى جانب إمتلاكهما أساطيل عسكرية ضخمة في منطقة المحيط الهادئ.

وفي الوقت الذي فضلت فيه القوى اليابانية الأكثر دوراً وتأثيراً في السياسات الخارجية إستمرار التحالف البريطاني – الياباني ، أدركت الحكومة اليابانية برغم إقتناعها بفكرة تخفيض

السلاح إن المؤتمر المزمع عقده يسعى إلى تحجيم دورها في الصين ، فأبدت شكوكها بشأن مناقشة المواضيع المتعلقة بمنطقة الشرق الأقصى ، بِكونِهِ وفقاً لوجهة نظرها فخاً قد نُصِبَ لها. وعليه طالبت بإعداد مُسوَّدَة عن التفاصيل المتعلقة بجدول أعمال المؤتمر، ما عَدَّتهُ الحكومة الأميركية أمراً غير ممكن ، لذلك وافقت جميع الحكومات على الحضور بإستثناء الحكومة اليابانية التي حاولت النأي بنفسها عن النقاشات المتعلقة بمنطقة الشرق الأقصى[٣٩].

وخدمة لمصالحها أصرت الحكومة الأميركية على مناقشة تلك المواضيع أثناء المؤتمر وتأكيد(سياسة الباب المفتوح Open Door Policy)[٤٠] ومنح الفرص المتساوية في التجارة والصناعة في الصين ، فضلاً عن مناقشة المسائل المتعلقة بوضع الممتلكات الألمانية السابقة في المحيط الهادئ والواقعة إلى الشمال من خط الإستواء. وتزامنت مناقشة تلك المواضيع مع إجراء الترتيبات الأولية لدراسة مشاكل الإتصالات اللاسلكية والتلغرافية وتجارة (الأفيون Opium) ومواضيع أخرى ذي صَلّة بمنطقة الشرق الأقصى. وأُختيرَ يومُ الحادي عشر من تشرين الثاني١٩٢١ موعداً لعقد المؤتمر، بكونه يمثل تأريخ عقد هدنة (كومبيين Compiègne– شمال فرنسا) بين ممثلي دول الوفاق الودي ودول الوسط ، التي أنهت الحرب العالمية الأولى[٤١].

على أن الهدوء النسبي الذي إتسمت به سياسة اليابان في كل المجالات طوالَ عشرينيات القرن العشرين ، بكونه إنعكاساً طبيعياً لإنتشار موجة المبادىء والأفكار الديمُقراطية والليبرالية التي شهدها العالم ، عَرْقَلَ إلى حين دور السياسة الخارجية اليابانية وتأثيرها لتأتي متوافقة مع الدبلوماسية الجديدة التي سَادَت العالم في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وعليه أعلنت وزارة الخارجية اليابانية في السادس والعشرين من تموز ١٩٢١ التخلي عن إحجامها حضور المؤتمر، على أن تبدأ مناقشة تحديد الأسلحة أولاً بكونه الموضوع الأهم ، ثُم المواضيع الأخرى المتعلقة بالمحيط الهادئ ومنطقة الشرق الأقصى، وأن تعرض المشاكل ذات الطبيعة العامة فحسب. وبمعنى آخر رأت الحكومة اليابانية أن تكون النقاشات شاملة لجميع الإطراف دون التركيز على مشكلة خاصة بطرف ما ، ولاسيما الصين التي حصلت فيها اليابان على إمتيازات عدة ، وذلك للْحَد من أي إتفاق دولي يُضرّ بالمصالح اليابانية في الشرق الأقصى ، أو ما قد يشكله من إحراجات لها[٤٢].

أحدثت تلك التطورات ردة فعل قوية لدى الشعب الياباني ، وقد تَجَلَّى ذلك في المقالات التي نشرتها الصحف المحلية مبينةً أن الشعب

الياباني أصيب بخيبة أمل كبيرة نتيجة المفاجئة التي أعلنها الرئيس الأميركي لعقد مؤتمر لتخفيض السلاح وتسوية الأمور في الشرق الأقصى. كما أشارت الصحف المتطرفة ، ولاسيما(أساهي– طوكيو Asahi–Tokyo) إلى أن المقترحات الأميركية فُرضت مسبقاً على اليابان ، برغم عدم ممانعتها تخفيض سلاحها البحري إذا ما تبنت الحكومة الأميركية الموقف نفسه. وبصدد المسائل المتعلقة بالمحيط الهادئ أكدت الصحيفة إن السياسة التي تبنتها اليابان والصين أُقِرَت عن طريق تسوية مسألة إقليم شاندونغ ، وإن النوايا الحقيقية للحكومة الأميركية تجلت في محاولتها فرض سياسة الباب المفتوح مع الصين ، مطالبةً تبنيها الموقف نفسه مع أستراليا[٤٣].

في ضوء ذلك أحدثت الدعوة لعقد المؤتمر نوعاً من الخلاف بين الرأي العام الياباني والموقف الرسمي المرحب بالفكرة ، على أن اليابان لم يكن أمامها سوى الإذعان للمطالب الأميركية ، وذلك بسبب الضغوط التي مارستها عليها من جهة ، وتجنباً لتوجسات الخيفة الأوربية منها من جهة أخرى. وعلى أيَّة حال أدى ذلك إلى شعور اليابان بشيء من العزلة الدولية ما إضطرها إلى حضور مؤتمر واشنطن ، برغم علمها المسبق بأن شروطاً قاسية ستفرض عليها. على إن ما لا يمكن تجاهله في دعوة اليابان لحضور المؤتمر ، أنها جاءت من منطلق الإعتراف بثقلها الدولي ، ولاسيما بكونها من الدول الخمس الدائمة العضوية في عُصبة الأمم ، بعد أن إنظمت لها في العاشر من كانون الثاني١٩٢٠[٤٤]. وفي هذا هذا الصدد رأى رئيس الوزراء الياباني (كوريكيو تاكاهاشي Korekiyo Takahashi ١٣ تشرين الثاني ١٩٢١– ١٢ حزيران ١٩٢٢)[٤٥] إن حضور اليابان للمؤتمر يمكن أن يُحسّنَ علاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية من الناحية السياسية ، وأما من الناحية الإقتصادية فإن الْحَدَ من التنافس البحري مع بريطانيا وغيرها سيتيح لليابان فرصة جيدة لتوفير نفقاتها العسكرية الضخمة لإستثمارها في الداخل[٤٦].

وفي العاشر من أيلول١٩٢١ قدمت الولايات المتحدة الأميركية جدولاً بأعمال المؤتمر تضمن تحديد الأسلحة البحرية وتخفيضها والمنطقة المشمولة بها ، والمبادئ التي يجب تطبيقها في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ ، على أن تشمل السيادة الإقليمية وطبيعة سلطة الحكومة الصينية وسياسة الباب المفتوح والفرص المتساوية في التجارة والصناعة والإمتيازات الممنوحة للدول ، والإحتكارات أو الإمتيازات الإقتصادية التفضيلية وتطوير خطوط سكك الحديد في شرق الصين ، والرسوم التفضيلية المفروضة على إستخدامها ، وبصدد سيبيريا فأن المسائل المتعلقة بالجزر الخاضعة للإنتداب

ستُناقش في حال عدم تسويتها قبل إنعقاد المؤتمر[٤٧].

ووفقاً لما تقدم يبدو أن الدعوة الأميركية لتقليص التسليح والمسائل الأخرى لم تأتِ من قناعات فكرية أو إنسانية وإنما خدمةً لمصالحها السياسية والإقتصادية ، إذ أنها ركزت على قضايا خصت تعزيز دورها في منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادئ. ففي الوقت الذي زادت فيه شكوكها بالنوايا اليابانية الساعية إلى الهيمنة على الشرق الأقصى حسب رأيها ، ولاسيما بعد تجديد تحالفها مع بريطانيا ، وبغية حماية مصالحها في المحيط الهادئ والصين ، حركت أسطولها من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ. وفي محاولة منها لإحتواء الموقف الأميركي المتشدد حيالها ، أوضحت اليابان إن من أهداف تجديد تحالفها مع بريطانيا ، إنما هو الحفاظ على مبدأ الفرص المتساوية في التجارة والصناعة في الصين ، وضمان السلام في الشرق الأقصى. على إن ذلك لم يكن قد هَدّأَ من رَوَّعَ الولايات المتحدة الأميركية بقدر ما عزز إصرارها على عقد المؤتمر في واشنطن ، ليشمل جميع الدول ذات الشأن والمصالح في الشرق الأقصى سواء الشرقية منها أم الأوربية ، الأمر الذي أكد قناعة راسخةً مفادها إن التحالف البريطاني – الياباني كان من أحد الأسباب الرئيسة التي أسهمت في عقد المؤتمر ، وسط هَواجِسَ أميركية من مواجهة مُحتملة مع اليابان.

ثالثاً: مُقررات مؤتمر واشنطن وتداعياته على اليابان

بدأت أعمال المؤتمر في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٢١ وإستمرت حتى السادس من شباط١٩٢٢، وترأس الوفد الياباني[٤٨]وزير البحرية(توموسابورو كاتو Katō Tomosaburō ٨ تشرين الأول ١٩١٥– ١٥ آيار ١٩٢٣)[٤٩] بمَعيّة السفير الياباني في واشنطن(كيجيورو شيديهارا Shidehara Kijūrō ١٩١٩– ١٩٢٢)[٥٠]، والأمير(إساتو توكوگاوا Iesato Tokugawa ٢٤ آب ١٨٦٣– ٥ حزيران ١٩٤٠)[٥١]. وأفتتح المؤتمر وزير الخارجية الأميركي(تشارلز إيفانز هيوز Charles Evans Hughes ٥ آذار ١٩٢١–٤ آذار١٩٢٥)[٥٢]، برفقة كل من المحامي والدبلوماسي(إليهو روت Elihu Root ١٨٤٥– ١٩٣٧) والسياسي والمؤرخ (هنري كابوت لودج Henry Cabot Lodge١٨٥٠– ١٩٢٤) والسياسي(أوسكار وايلدر أندروود Oscar Wilder Underwood ١٨٦٢– ١٩٢٩). وقُدِمَتْ إلى الوفود المجتمعة خطة لنزع الأسلحة البحرية ، تضمنت الدعوة لإيقاف بناء السفن الحربية ذات الحمولة الكبيرة لمدة عشرة أعوام ، والتخلص من السفن الحربية وبضمنها

التي هي قيد الإنشاء ، وتطبيق برنامج للتخلص من الأسلحة البحرية[٥٣]. وإقترح أن تكون القدرات التسليحية البحرية للولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا واليابان فيما تمتلكه من عدد السفن الكبرى على وفق نسبة (٥ / ٥ / ٣) لكل منها على التوالي ، ولفرنسا (١،٧٥) ومثلها إيطاليا. من جانب آخر فأن السفن القديمة المنتهية صلاحيتها الإفتراضية أستُعيض عنها بالسفن الحربية ذات الحمولة الكبيرة جداً ، على أن تُحدَّدَ حمولتُها بموجب معاهدة لتكون عند وزن إجمالي قدره (٥٠٠،٠٠٠ طن) لكل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا و(٣٠٠،٠٠٠ طن) بالنسبة لليابان ، وإن نسباً مُشابهة ستطبق على حاملات الطائرات والطرادات والمدمرات والغواصات[٥٤].

وفي الوقت الذي قبلت فيه اليابان بالمقترح الأميركي ، طالب عدد من خبرائها العسكريين الإحتفاظ بالسفينة الحربية العملاقة (موتسو Mutsu) التابعة لإسطول البحرية الإمبراطورية اليابانية التي إستغرق بِناؤها أربعة أعوام (١٩١٨– ١٩٢١)، وتفكيك سفينة قديمة بديلاً عنها ، وإقترحوا تعديل عدد السفن الكبرى من (٥ / ٥ / ٣) إلى (١٠ /١٠ /٧). وفي محاولة منها للضغط على اليابان إضطرت الحكومة الأميركية إلى قطع إتصالاتها مع الوفد الياباني ، الذي مالبث أن وافق على مقترح هيوز مع بعض التعديلات ، ولاسيما الإحتفاظ بالسفينة موتسو ورفع أجمالي الحمولة للسفن على النحو التالي[٥٥].

الدولة	إجمالي حمولة السفن/ طن	إجمالي حمولة حاملات الطائرات/ طن متري
الولايات المتحدة الأميركية	٥٢٥،٠٠٠	١٣٧،٠٠٠
بريطانيا	٥٢٥،٠٠٠	١٣٧،٠٠٠
اليابان	٣١٥،٠٠٠	٨٢،٠٠٠
فرنسا	١٧٥،٠٠٠	٦١،٠٠٠
إيطاليا	١٧٥،٠٠٠	٦١،٠٠٠

وبما أن مسألة إمتلاك القوة البحرية لا يمكن فصلها عن السياسة التي تبنتها الدول المشتركة في المؤتمر، طرحت الحكومة البريطانية في الحادي عشر من تشرين الثاني١٩٢١، مشروع إتفاقية ثلاثية الأطراف تَضُمُ بريطانيا واليابان والولايات المتحدة الأميركية ، على أن تشارك الأخيرة فيها طرفاً فيها دون إلزامها بتعهدات عسكرية ، وذلك بهدف المحافظة على السلم في الشرق الأقصى ووضع نهاية للتحالف البريطاني – الياباني ، والإبقاء على مكانة اليابان دولة حليفة ، وإلغاء تعهد بريطانيا بالوقوف إلى جانبها في حال نشوب أي نزاع بينها والولايات المتحدة الأميركية ، وذلك ما سعت إليه الأخيرة ، على أن تتم موافقة الجانب الياباني عليها لتحل بديلاً عن التحالف البريطاني – الياباني [٥٦].

وفي الثلاثين من تشرين الثاني١٩٢١ وافق هيوز رئيس الوفد الأميركي على مشروع الإتفاقية بعد أن أجرى تعديلين عليها ، أولهما وجوب تطبيقها على ممتلكات الجزر الواقعة في المحيط الهادئ فَحَسْب وليس على الصين التي سيتعامل معها بشكل منفصل. وثانيهما وجوب تطبيق الإتفاقية على جميع القوى الدولية التي تمتلك جزراً في المحيط الهادئ للحد من تسلحها البحري ، ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا واليابان ، ما يعني عدم شمول هولندا بكونها ليست قوة بحرية كبرى ، إلى جانب إيطاليا التي ليس لها دور في جزر في المحيط الهادئ [٥٧]. فضلاً عن ذلك طالب الوفد الأميركي بسحب القوات اليابانية من سيبيريا التي لم تغادرها بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ رأى مع عدد من الوفود الأوربية المشاركة إن تواجدها هناك يشكل خطراً كبيراً يهدد المصالح الدولية ، ولاسيما إن دول الوفاق الودي تكبدت فيها خسائر بشرية ، ومادية بلغت نحو مائة وخمسين مليون جنيه إسترليني[٥٨]. ويبدو إن الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها سَعَوْا وراء ذلك إلى كبح السيطرة اليابانية وتحجيمها ومن ثمَ إبعادها عن الصين.

إن جميع المسائل التي طرحت ونوقشت خلال جلسات المؤتمر عولجت بالإتفاق والتوقيع على مجموعة من المعاهدات الدولية وهي: (القوى الأربع Four–Power) و(القوى الخمس Five–Power) و(القوى التسع Nine–power). وتُعّد المعاهدة الأولى التي وقّعت عليها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا واليابان وفرنسا في الثالث عشر من كانون الأول ١٩٢١ بمثابة إتفاق عدم إعتداء بين الدول الأربع وأهم ما ورد فيها من بنود:

١- تعهُد الأطراف الأربعة بعدم القيام بأي عمل يهدد مصالح الدول الأخرى في المحيط الهادئ ، على وفق قاعدة (إحترام حقوقها

ومناطق نفوذها في جزر منطقة المحيط الهادئ).

٢- تعهُد أطراف المعاهدة بتسوية خلافاتهم المستقبلية إعتماداً على التحكيم وليس الحرب. وفي حال هُددت ممتلكاتها من دولة أخرى ، التشاور فيما بينها لإتخاذ الإجراءات اللازمة.

٣- حددت مدة الإتفاقية بعشرة أعوام[٥٩].

وفي أثر توقيع الحكومة اليابانية على المعاهدة التي أنهت التحالف البريطاني – الياباني ، أضحت محطاً لإنتقادات الراي العام الياباني ، في الوقت الذي حققت فيها الولايات المتحدة الأميركية نجاحاً دبلوماسياً وإستراتيجياً كبيراً ضَمِنَ لها مصالحها ، إذ سَمَحتْ لها المعاهدة بإنشاء محميات مؤلفة من مناطق نفوذ في عددٍ من جزر المحيط الهادئ ، ولاسيما(غوام Guam)،(ويك Wake)،(ألوشيان Aleutian)، إلى جانب ضمانها عدم تعرض جزر الفلبين إلى أي عدوان خارجي ، نظير تعهدها بعدم توسيع مرافقها البحرية فيها ، كما تعهدت بريطانيا بعدم توسيع مرافقها البحرية في مدينة (هونغ كونغ Hong Kong) الواقعة على ساحل الصّين الجنوبي[٦٠].

أما الثانية فهي معاهدة (القوى الخمس) التي وُقّعِتْ في السادس من شباط ١٩٢٢، وضمت كُلاً من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا ، لتحديد التسلح الخاص بالسفن الكبيرة بـ(٣٥،٠٠٠ طن) وحاملات الطائرات بـ(٢٧،٠٠٠ طن)، وتحديد قُطر الأسلحة المحمولة على متنها بـ(١٦ إنج) و(٨ إنج). ما يعني إتفاق الدول الموقعة على المعاهدة على نِسب الإحتفاظ بالسفن البحرية الرئيسية في منطقة الشرق الأقصى بواقع:(٥ / ٥/ ٣ /١,٧٥/ ١,٧٥) على التوالي ، إلى جانب التوقف بصورة لا سابق لها عن بناء السفن البحرية للأعوام العشرة اللاحقة. على أن المؤتمر طبق تلك النسب فيما يتعلق بالسفن البحرية الحربية فقط ، أما باقي الأصناف فأتفق مَبْدَئِيّاً على عقد مؤتمر جديد لمناقشة نزع الأسلحة للأصناف الأخرى ، مثل الغواصات التي عارضت فرنسا مناقشة موضوعها ، والطرادات الضرورية للدفاع ضد الغواصات التي رفضت بريطانيا مناقشة موضوعها في المؤتمر[٦١].

وعلى الرغم من أن المعاهدة عُدّتْ وفق تقديرات الحكومة الأميركية مفتاح نجاح سياستها الدبلوماسية في منطقة الشرق الأقصى ، وحجر الزاوية في برنامج تحديد السلاح البحري إلى درجة أثرت فيها على مكانة اليابان في الساحة الدولية ، إذ ألزمتها نتيجة الضغط الأميركي الإحتفاظ بعددٍ أقل من السفن الحربية الكبيرة الوزن جداً ، إلا أنها من جانب آخر حققت لليابان مكاسب عدة في شمال المحيط الهادئ بكونها المنطقة الأهم في ضمان أمنها وتنفيذ

عملياتها البحرية ، وتوفير الأموال لها نتيجةً لتخفيض نفقاتها التسليحية ، فضلاً عن توفيرها لخام الحديد عن طريق تفكيك السفن التي كانت في طور البناء.

ولعل من أهم المسائل التي حرصت الولايات المتحدة الأميركية على مناقشتها جدياً هي مسألة توسع نفوذ اليابان في الصين ، الذي ضمنتهُ بموجب معاهدة ١٩١٥ (الواحد والعشرون مطلباً)، وأكدته دولياً وقانونياً في مؤتمر السلام في باريس. وعليه عُقدت على هامش المؤتمر إجتماعات شملت نحو ست وثلاثين جلسة بين الوفدين الياباني والصيني لبحث المسائل العالقة بين البلدين ، ولاسيما في إقليم شاندونغ برعاية أميركية مثلها عدد من مراقبيها وآخرين بريطانيين لدعم الجانب الصيني ، تمخض عنها عقد الإتفاقية الثنائية (اليابانية – الصينية) في الرابع من شباط ١٩٢٢ التي صودقت في بكين في الثاني من حزيران ، وسجلت في عُصبة الأمم في السابع من تموز من العام نفسه وأكدت على:

١- تعهد اليابان بالجلاء عن أقليم شاندونغ خلال ثلاثين يوماً من توقيع المعاهدة.

٢- تعهد اليابان بالجلاء الكامل عن الأقاليم التي إنتزعتها من ألمانيا في المحيط الهادئ وتسليم جميع منشآتها إلى الحكومة الصينية خلال ستة أشهر من تأريخه.

٣- مراجعة إتفاقية (لانسينغ – إيشي Lansing – Isii) المتعلقة بالصين[٦٢].

٤- تعهد الصين برعاية المصالح اليابانية في منشوريا وآواسط الصين[٦٣].

على إن تلك الإتفاقية التي أكدت إستعداد اليابان لتسليم إقليم شاندونغ إلى الصين ، لم يلغِ حرصها على الإحتفاظ بإمتيازاتها الإقتصادية فيها ، بدليل معارضتها لإستقلالية التعرفة الكمركية وزيادة رسومها ، إذ شكلت التجارة مع الصين الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية ، وأن أية متغيرات في هذا الصدد سيكون لهُا عواقب وخيمة على مصالحها الإقتصادية[٦٤]. ويُعزى قبول اليابان التخلي عن الكثير من الإمتيازات التي وفرتها لها معاهدة ١٩١٥، إلى الضغط الأميركي وخوفها من العزلة الدولية ، ولاسيما عقب التحول في السياسة البريطانية ودعمها الموقف الأميركي في الصين وجزر المحيط الهادئ.

وفي ضوء ماتقدم فأن المعاهدات السابقة جاءت جزءاً مكملاً لتسوية أكبر وأوسع ، إذ شملت في مضامينها وطياتها القرارات الصادرة عن المؤتمر حول المشاكل المتعلقة بمنطقة المحيط الهادئ والشرق الأقصى. وتأكيداً لسيادة الصين وسلامتها الإقليمية وفقًا لسياسة الباب المفتوح ، إنبثقت عنها معاهدة (القوى التسع)، التي وقعتها في السادس من شباط ١٩٢٢ جميع

الدول المدعوة لحضور مؤتمر واشنطن وأهم ما تضمنته:

١- تعهد الدول بإحترام سلامة أراضي الصين وسيادتها الكاملة عليها.

٢- تعهد الدول بعدم السعي إلى منافسة الدول الأخرى وعدم الحصول على مكاسب تضر بمصالحها.

٣- تعهد الصين بالحفاظ على سياسة الباب المفتوح في أراضيها ، إذ يحق لكل دولة مُوَقِعّةٍ مزاولة النشاطات التجارية في السوق الصينية [٦٥].

يظهر أن الضغط الذي واجهته اليابان في المؤتمر أضعفَ إلى حدٍ كبير إدعاءاتها بإمتلاك حقوق سياسية وغيرها في جميع إنحاء الصين لتنحصر في منطقتي (منشوريا) و(منغوليا)، إذ تنازلت عن جزء من إمتيازاتها في الصين ولاسيما العسكرية ، وألغت مكاتب بريدها ومنشآت الإتصالات اللاسلكية هناك. أما بصدد (حق الرعاية الأولى)، فقد أعلنت اليابان عدم إصرارها على حق الأفضلية بالدخول في إرتباط أو تعهد تمنحه لها الحكومة الصينية بإستخدام المستشارين في الأمور المالية والسياسية والعسكرية والأمنية في منشوريا[٦٦].

إزاء ذلك أعرَبَ بعضُ قادة الجيش والبحرية اليابانيين بكونهم من دعاة سياسة القوة والتوسع ، عن إحتجاجهم الشديد على نتائج المؤتمر، فأجبروا حكومة تاكاهاشي على الإستقالة في حزيران ١٩٢٢. ومع ذلك فإن رجال الصناعة والتجارة والأموال الذين مَسَّت الأزمةُ الإقتصاديةُ مصالحَهم على نحوٍ مباشر ، أبدوا قلقهم من تداعياتها الإجتماعية وإهتموا بأثارها الداخلية ، مؤكدين عدم سماحهم إعتماد سياسة خارجية تؤدي إلى المخاطر وتحملهم أعباء مالية ضخمة ، بما يؤمن مرحلياً إستعادة اليابان عافيتها ويؤهلها لاحقاً إستكمال مشاريعها في الشرق الأقصى[٦٧].

وفي ضوء ماتقدم يمكن القول إن مؤتمر واشنطن البحري وما ترتب عليه من نتائج يُعدُّ من أولى المعاهدات الدولية الناجحة التي نظمت التعاون السلمي والتنسيق الدوليين لنزع الأسلحة منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر وحتى نهاية ثلاثينيات القرن العشرين ، إذ ترك بصمته الواضحة على العلاقات الدولية في الشرق الأقصى أولاً والعالم ثانياً. فمن جهة لم يكن لليابان نتيجة طبيعة التكتل الدولي الذي واجهته ، إلا خيارين هما الإمتناع عن المشاركة في المؤتمر والدخول في معترك سباق التسلح الذي قد لا تستطيع تحمل تبعاته وتداعياته ، في وقت لم تكن فيه أصلاً مهيأة لهُ بسبب ضغوط الشركات الإقتصادية والرأي العام. أو المشاركة فيه بكونها من الدول الكبرى ، ولاسيما بعد المكاسب التي حصلت عليها بعد مؤتمر السلام.

مَثّلَ مؤتمر واشنطن خطوةً متقدمة في العلاقات الدولية إذا ما قورن بأية سياسة أميركية سابقة تعلقت بالشرق الأقصى ، ففي أثرِهِ أضحت المبادئ الأميركية التي جسدتها (سياسة الباب المفتوح) جزءاً من قانون دولي ألزم جميع أطرافه على تنفيذ كافة التعهدات والمواثيق المُبرمة فيما بينها وأقنعها بضرورة توافقها حيال الصين ، على أن ذلك بشكل عام لم يخرج في نهاية المطاف عن نطاق محاولة الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الحفاظ على مصالحها في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ ، ومواجهة المشاريع التوسعية لليابان وطموحاتها الإقتصادية والسياسية في المنطقة.

من جانب آخر أكد المؤتمر بروز الولايات المتحدة الأميركية طرفاً دبلوماسياً رئيساً أدى دوراً مهماً في الشؤون الدولية ، إذ أنها نظمت تلك المعاهدات وعززتها وأفلحت في تطويق اليابان في الشرق الأقصى ، مع أنها والدول الحليفة لم تستثمر روح المؤتمر وتترجم أفكاره على أرض الواقع ، إذ إفتقرت لآليات قوية ومحكمة ضامنة لتطبيق برامجها وقراراتها ، في الوقت الذي واصلت فيه برامج تسلحها البري والجوي ، ما شجع على حدوث إنتهاكات دولية عدة أسهمت في نشوب الحرب العالمية الثانية.

الهوامش

(١) Bruce A. Elleman, Wilson and China: A Revised History of the Shandong Question, (New York, Routledge, 2015), pp.11-12.

(٢) سياسي ورجل دولة ولد في مدينة(آيساي Aisai - في جزيرة هونشو) عام ١٨٦٠ من إحدى عوائل الـ (ساموراي Samurai) المحاربين القدماء في اليابان ، حصل على شهادة القانون من جامعة طوكيو الإمبراطورية مُتخصصاً بالقانون الإنكليزي. ابتُعث إلى لندن عام ١٨٨٣ لدراسة اللغة الإنكليزية ، وبعد عودته منها عام ١٨٨٥ عمل مساعداً لمدير مكتب رئيس مجموعة شركة(ميتسوبيشي Mitsubishi) وتزوج من إبنته البكر عام ١٨٨٦ ما فتح لهُ آفاق العمل موظفاً في وزارة الشؤون الخارجية عام ١٨٧٨ ثم المالية. وللمدة (١٨٩٤- ١٨٩٩) شغل منصب مبعوث اليابان إلى المملكة المتحدة ثم وزيراً للخارجية(١٩٠٠-١٩٠١)، وفي عام ١٩٠٢ أنتخب عضواً في مجلس النواب ، وعاد وزيراً للخارجية عام ١٩٠٦ ثم ١٩١٣ و(١٩١٤-١٩١٥). أصبح رئيساً للحكومة في ١١ حزيران ١٩٢٤ حتى وفاته في طوكيو في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٦.
Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 4, 1st. ed., (Tokyo, Kodansha Ltd., 1983), pp.169-170.

إعتمد الباحثان تثبيت الإسم كما ورد في أغلب المصادر العربية والأجنبية ، برغم أن السياق الياباني في هذا الصدد يرد على وفق أسم العائلة أولاً ثم أسم الشخص ثانياً.

(٣) حاصرت القوات اليابانية والبريطانية للمدة (٣١ تشرين الأول - ٧ تشرين الثاني١٩١٤) ميناء(تسينغتاو Tsingtao - شرق الصين) الذي يُعد قاعدة ألمانية مُهمة في المُحيط الهادئ ، في الوقت الذي نسق فيه الأسطول البحري الياباني مع قوة بريطانية للسيطرة على الجُزر الألمانية في المُحيط الهادئ وهي:(كارولين Caroline ، ماريانا Mariana ، مارشال Marshall ، بالاو Palau).

صفاء كريم شُكر، السياسة الأميركية تجاه الصين ١٨٩٥-١٩٣١،(بغداد ، د. نا ، ٢٠٠٧)، ص٢٠٢؛

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 12, 15th.ed.,(Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc., 1988), p.16.

(٤) Quoted in Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 4, p. 169.

(٥) رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥، ط٢،(بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣)، ص٤٣.

(٦) David J. Lu, Japan A Documentary History, (New York, M. E. Sharpe. Inc., 1997), p. 409.

وفي هذا الصدد رفضت اليابان التدخل في الشؤون الأوربية عندما طلبت منها بريطانيا ذلك أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى ، مُعلنةً إن جيشها ليس(مُرتزقة)، وبأن ليس لها مصلحة في مُقاتلة جيوش دول الوسط في الساحة الأوربية.

كـاظم هـيلان مُحسـن السـهلاني ، سياسـة الإحـتلال الأميركـي فـي اليابـان ١٩٤٥-١٩٥٢، إطروحـة دكتـوراه غيـر منشـورة ، كُليـة التربيـة ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٨، ص٣٥.

(٧) John Gunther, Inside Asia, (New York, Harper & Brothers, 1939), p.106; Elleman., Op. Cit.,pp.15-17;

عفاف مُسعد العبد ، دراسات في تأريخ الشرق الأقصـى ،(الإسـكندرية ، دار المعرفـة الجامعيـة ، ٢٠٠٤)، ص١٦٥-١٦٧.

للتفاصيل عن السياسة اليابانية حيال الصين ومنطقـة المُحـيط الهـادئ أثنـاء الحـرب العالميـة الأولى. يُنظر:

أسماء صلاح الدين صالح الفخري ، العلاقات الصينية - اليابانية (١٨٩٤ - ١٩٣٩)، إطروحة دكتوراه غير منشورة ، كُلية التربية أبن رُشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦، ص١٣٠-١٧٥؛ منتهى طالب سلمان، العلاقات اليابانية - الأميركية(١٩١٩ - ١٩٣٩)، إطروحة دكتوراه غير منشورة ، كُلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص٥٢-٦٠.

(٨) وقعـه فـي لنـدن فـي ٣٠ كـانون الثـاني ١٩٠٢ وزيـر الخارجيـة البريطـاني (هنـري تشـارلز Henry Charles ١٩٠٠- ١٩٠٥) والسـفير اليابـاني فـي لنـدن (تاداسـو هاياشـي Tadasu Hayashi ١٩٠٠- ١٩٠٦)، وقد نص علـى مسـاعدة أطـراف التحـالف لبعضـهما البعض عسكرياً إذا ما إشترك أي منهما في حرب مع دول أخـرى. ويُعـد بمـواده السـت إنجـازاً دبلوماسـياً أنهـى سياسـة العزلـة الجليلـة لبريطانيـا ، فـي الوقـت الـذي إعترف بمصـالح اليابان فـي كوريـا ومهّد لهـا سبيل التوسـع فـي الشـرق الأقصـى. وجُـدد التحـالف فـي عـامي ١٩٠٥ و ١٩١١، وكـان لـهُ أثـر كبيـر فـي التطـورات السياسـية والعسـكرية فـي الشـرق الأقصـى حتى نهاية مفعوله في ١٧ آب ١٩٢٣.

روي مكريـدس ، منـاهج السياسـة الخارجيـة في دول العالم ، ترجمـة حسن صـعب ،(بيروت، منشورات المكتبة الأهلية ، ١٩٦١)، ص٣٤٣؛ The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 1,pp.408-409; Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 1,pp.56-57;

أحمد حسين مولى الساعدي ، العلاقات السياسية اليابانية - البريطانية ١٨٩٤- ١٩٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١١، ص ١٤٦-١٩٦.

للتفاصيل عن التحالف البريطاني - الياباني لعام ١٩٠٢. ينظر كتاب :

Ian H. Nish, the Anglo-Japanese Alliance: The Diplomacy of Two Island Empires 1894-1907, 1st. ed., (London, the Athlone Press, 1966).

(٩) Bruce A. Elleman,International Competition in China, 1899-1991: The Rise, Fall, and Restoration of the Open Door Policy,1st.,ed., (New york, Routledge, 2015), pp.29-30;

آرثـر تيـدمان ، اليابـان الحديثـة ، ترجمـة وديع سعيد ،(القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٨)، ص ٥٤.

(١٠) Kodansha Encyclopedia of Japan , Vol. 7, p. 192;

فـوزي درويـش ، الشـرق الأقصـى الصـين واليابان(١٨٥٣-١٩٧٢)، ط ٣ ،(القاهرة ، لجنة

التـاليف و الترجمـة و النشـر، ١٩٩٧)، ص١٤٢-١٤٤؛ الصمد، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(١١) مكريـدس ، المصـدر السـابق ، ص٣٤٦-٣٤٧.

(١٢) وسـام هـادي عكـار عظـيم ، تطـور سياسـة اليابان الإقتصـادية(١٩٥٢ - ١٩٧٣)، إطروحـة دكتوراه غير منشورة ، كُلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية ، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٤٩-٥٠.

(١٣) محمد قاسم وأحمد نجيب هاشم ، التأريخ الحـديث والمُعاصـر، (القـاهرة ، دار المعـارف ، ١٩٥٨)، ص٣٠٣.

(١٤) حسـن علـي سـبتي الفـتلاوي ، الخلافـات الأميركيـة - اليابانيـة أهـداف ثابتـة... سياسـات مُتغيرة ،(بغداد ، دارالكتب والوثائق ، ٢٠٠٤)، ص١٦١؛ جـون هاليـداي وغافـان مـاكورك، الإمبريالية اليابانية ، ترجمة إبراهيم العريس، ط١، (بيـروت ، دار ابـن خلـدون للطباعـة والنشـر والتوزيع ، ١٩٧٤)، ص١٣.

(١٥) George W. Keeton, China the Far East and the Future, 2nd. ed., (London, Stevens & Sons Ltd., 1949), pp. 148-149.

(١٦) هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المُتحدة الأميركية ، ولد في ولاية (فيرجينيا Virginia - الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأميركية) في ٢٨ كانون الأول ١٨٥٦، وبعد تخرجه من جامعة (برنستون Princeton) في ولاية (نيو جرسي New Jersey شمال شرق و وسط المحيط الأطلسي)، متخصصاً في القانون الدستوري والتأريخ. وحصل على مرتبة الأُستاذية عام ١٨٩٠ وأصبح رئيساً للجامعة للمُدة (١٩٠٢-١٩١٠)، ثم حاكماً لولاية نيو جرسي للأعوام (١٩١١-١٩١٣)، حتى فوزه مرشحاً عن الحزب الديمقراطي للإنتخابات الرئاسية عام١٩١٢. وفي ٨ كانون الثاني ١٩١٨ إقترح نقاطه الأربع عشرة بكونها أساساً لضمان السلام ، وطرحها عند حضوره مؤتمر السلام - الصلح في باريس عام ١٩١٩ وحصل في إثرها على جائزة نوبل للسلام في العام نفسه ، توفي في واشنطن دي سي في ٢٣ شباط ١٩٢٤.

New Age Encyclopedia, Vol.19, 18th. ed., (Lexington, Lexicon Publications, Inc., 1980), pp.387-391; Charles A.Beard, The Presidents in American History, 21st., ed., (New York, Julian Messner Inc., 1962), pp.113-115.

(١٧) الصمد ، المصدر السابق ، ص٢٠٤ - ٢٠٥.

للتفاصـيل عـن المفاوضـات اليابانيـة فـي مـؤتمر الصُلح. يُنظر:

سلمان ، المصدر السابق ، ص٦٢-٩٨؛ الفتلاوي ، المصـدر السـابق ، ص١٤٨-١٥٥؛ الفخـري ، المصدر السابق ، ص١٦٧-١٧٣.

(١٨) درويـش ، المصـدر السـابق ، ص ١٤٤-١٤٥؛ تيدمان ، المصدر السابق ، ص٥٤.

(١٩) الـرئيس التاسـع والعشـرون للولايـات المتحـدة الأميركيـة ، ولـد فـي ولايـة (أوهـايو Ohio - غـرب وسط الولايـات المتحـدة الأميركيـة) فـي الثـاني من تشرين الثـاني ١٨٦٥، إنتخـب عضـواً فـي مجلـس الشـيوخ ، عـرف بتمسـكه بمبـادىء الجمهـوريين المتطـرفين ، عـارض محـاولات ولسـن فـي إشـراك

الولايـات المتحـدة الأميركيـة محكمـاً دوليـاً، داعيـاً لعودتها إلى الوضـع الطبيعي. يُعد مؤتمر واشنطن من أبـرز الأعمـال التـي شـارك فيها أثنـاء حكمـه ، توفى على نحوٍ مفاجيء في(سان فرانسيسكو San Francisco - غرب الولايـات المتحـدة الأميركيـة) في الثاني من آب ١٩٢٣.

New Age Encyclopedia, Vol.8, pp.301-302; Beard., Op. Cit., pp.117-119.

(٢٠) Westel W. Willoughby, China at the Conference: A Report, (Baltimore, Johns Hopkins,1922),pp.13-15 ; Jan Thomson, The Rise of Modern Asia, 1st.ed.,(London, John Murray Publishers, 1957),pp.51-53.

(٢١) Stephen Hugh- Jones, the Giants of Asia. India, Pakistan, China, Japan, (London, George Allen & Unwin Ltd., 1967),47.

(٢٢) الفخري ، المصدر السابق ، ص١٧٤.

(٢٣) بيير رونوفن ، تأريخ القرن العشرين(١٩٠٠ -١٩٤٨)، ترجمة نورالدين حاطوم ،(بيروت ، دار الفكر ، ١٩٨٠)، ص١٥٧.

(٢٤) سياسـي يابـاني ولـد عـام ١٨٥٦ دخـل كليـة الحقوق عـام ١٨٧٥، وشـغل منصـب وزيـر الزراعـة للأعوام (١٨٩٠-١٨٩١)، وفي عام ١٨٩٦ أصبح سـفيراً فـي كوريـا، ثـم شـغل منصـب وزيـر الداخليـة لـثلاث مـرات بـين عـامي (١٩٠٦-١٩١٤)، ويُعـد أول مـن وصـل إلـى رئاسـة الـوزراء عـن طريـق البرلمـان ، ودعـا إلـى تأسـيس حكومـة علـى أسـاس برلمـاني. وأثنـاء زيارتـه لغـرب الـبلاد تعـرض إلـى طعنـة علـى يـد شـاب يابـاني قـومي متطـرف أودت بحياته في الرابع من تشرين الثاني١٩٢١.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3,pp.102-103.

(٢٥) Japan A Documentary History,p.410.

(٢٦) الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص١٦٠.

(٢٧) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.5,p.72.

(٢٨) محمد نعمان جلال ، الصراع بين اليابان والصين ،(القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩)، ص٤١؛ شكر، المصدر السابق ، ص١٣٠.

(٢٩) رونوفن ، المصدر السابق ، ص١٥٧-١٥٨؛ سلمان ، المصدر السابق ، ص١٠٤.

(٣٠) Malcolm D. Kennedy, A History of Japan, (London, Weidenfeld & Nicolson, 1963),pp. 236-237.

(٣١) الفـتلاوي ، المصـدر السـابق، ص ١٨٦-١٨٨؛ شكر، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٣٢) Jones., Op.Cit.,p.41.

(٣٣) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.5,p.72.

(٣٣) Ibid., Vol.8,pp.234-235.

(٣٤) الفخـري ، المصـدر السـابق ، ص ١٧٥-١٧٦؛ تيدمان ، المصدر السابق ، ص ٥٥.

(٣٥) Jones., Op.Cit.,p.43.

(٣٧) الصمد ، المصدر السابق ، ص٢٠٦-٢٠٧ ؛ قاسم وهاشم ، المصدر السابق ، ص٣٠٣.

(٣٨)
Kennedy., Op. Cit., pp. 239-240.

(٣٩) جلال ، المصدر السابق ،٤١؛ رونوفن ، المصدر السابق ، ص١٥٧.

(٤٠) هي السياسة التي نادى بها وزير الخارجية الأميركي (جون ميلتون هاي John Milton Hay٣٠ أيلول ١٨٩٨-١ تموز ١٩٠٥) في ٦ أيلول ١٨٩٩، لتأمين إمتيازات متساوية بين الدول التي تتعامل تجارياً مع الصين ، ولدعم الوحدة الصينية إقليمياً وإدارياً، وتضمنت تعهد الدول الإستعمارية الكبرى بعدم إنفراد أيٍّ منها في الحصول على إمتيازات تجارية وصناعية أو سياسية في الصين ، والسماح لمختلف الدول على قدم المساواة المتاجرة معها.

ميثاق شيال زورة ، الحرب الإسبانية - الأمريكية ١٨٩٨-١٩٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥، ص١٢٨-١٢٩؛

Elleman., International Competition in China,pp.2-3; New Age Encyclopedia, Vol.13,p.445; The New Encyclopaedia Britannica Vol. 8, p.962.

(٤٠) سحر عباس عبد الحسن النجّار، الأوضاع السياسية الداخلية في اليابان ١٩٢٦-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠، ص٩٢-٩٣.

(٤١) هشام عبد الرؤوف حسن ، تأريخ اليابان الحديث والمعاصر عصري طايشو- شوا،(القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٣)، ص ٧٩-٨٠.

(٤٢) هشام عبد الرؤوف حسن ، تأريخ اليابان الحديث والمعاصر عصري طايشو- شوا،(القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٣)، ص ٧٩-٨٠.

(٤٣)
Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.7,p.312.

(٤٤)
Ibid., Vol.8,p.234.

(٤٥) سياسي وإقتصادي ولد في(إيدوEdo - طوكيو) عام ١٨٥٤ وأتاح لهُ سفره إلى الولايات المتحدة الأميركية دراسة اللغة الإنكليزية والإطلاع على الثقافة الأميركية ، وفي إثر عودته عام ١٨٦٨ إلى اليابان عمل بعد بضعة أعوام في وزارة التربية والتعليم ثم في وزارة الزراعة والتجارة. وفي عام ١٨٩٢عمل في بنك اليابان حتى أصبح نائباً لرئيسه عام ١٨٩٨، ما أهّلهُ ليكون محافظاً لبنك اليابان المركزي(١٩١١ - ١٩١٣) ثم وزيراً للمالية (١٩١٣-١٩١٤) و(١٩١٨-١٩٢١). وعلى الرغم من تقلّده مناصب وزارية وحكومية رفيعة حتى عام ١٩٣٦ ونجاح سياساته المالية ، إلا أن قراره خفض النفقات العسكرية زاد من خصومه داخل الجيش ، ما أدى إلى إغتياله في طوكيو في ٢٦ شباط ١٩٣٦.

Kodansha Encyclopedia of Japan Vol.7,p.312.

(٤٦) الصمد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥.

(٤٧) سـلمان ، المصـدر السـابق ، ص ١١٤-١١٦.

(٤٨) أختُرقت إتصالات الوفد الياباني من قبل(هربرت أوزبورن ياردلي Osborne Herbert Yardley ١٨٨٩- ١٩٥٨) الرائد في الجيش الأميركي الإحتياطي ومسؤول إدارة (الغرفة السوداء الأميركية The American Black Chamber) في نيويورك التابعة لمكتب (MI-8) أحد فروع المخابرات العسكرية الأميركية ، الخاصة بفك وتحليل رموز الشفرة اليابانية وتزويد المفاوضين الأميركان بمعلومات مهمة أثناء المؤتمر. ومن جهتها أبدت اليابان إمتعاضها وأرسلت الجريدتان اليابانيتان (منيشي أوزاكا Mnishi Ōsaka) و(نيشي نيشي طوكيو Nishi Nishitōkyō) مراسيليها في نيويورك لمقابلة هاردلي وكشف الحقائق التي نشرت في سلسلة من العنوانات "**خيانة الثقة الدولية ، خيانة في مؤتمر واشنطن ، العار لرئاسة المؤتمر**"، ما إضطر الإدارة الأميركية إلى تسريح ياردلي من الخدمة في ٣١ كانون الثاني١٩٣١.

ستيفن باديانسكي ، صراع الأذكياء ، القصة الكاملة لفك رموز الشيفرة في الحرب العالمية الثانية ، ترجمة محمد شريف الطرح ، ط١ ، (الرياض ، العبيكان للنشر ، ٢٠٠٧)، ص ٥١-٥٥ ؛

The New Encyclopaedia Britannica Vol. 12,P.822.

(٤٩) ولد في ٢٢ كانون الثاني ١٨٦١، في هيروشيما، دخل الأمبراطورية الأكاديمية البحرية اليابانية، وإشترك في الحربين (اليابانية - الصينية ١٨٩٤-١٨٩٥) و(اليابانية - الروسية ١٩٠٤-١٩٠٥)، تقلد العديد من الألقاب العسكرية ، عين وزير للبحرية عام ١٩١٥ ثم شغل منصب رئيس الوزراء ١٢ حزيران ١٩٢٢حتى وفاته في ٢٤ أب ١٩٢٤.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.4,p.170.

(٥٠) ولد في ١٣ أيلول ١٨٧٢ في مدينة (أوساكا Osaka - جنوب جزيرة هونشو) ، درس في جامعة طوكيو الإمبراطورية ، وتخرج من كلية الحقوق ، عمل في وزارة الخارجية وعُيِّنَ قنصلاً في كوريا عام ١٨٩٦، ثم عمل في السفارة اليابانية في لندن و واشنطن ، وسفيراً في هولندا ، حتى عودته إلى اليابان عام ١٩١٥. وفي ذلك العام عُيِّنَ نائب وزير الشؤون الخارجية ، وفي عام ١٩١٩ عُيِّنَ سفيراً في الولايات المتحدة الأميركية. شغل منصب وزير الخارجية خمس مرات قبل الإحتلال الأميركي ، ثم تولى رئاسة للوزراء(٩ تشرين الأول ١٩٤٥ - ٢٢ آيار ١٩٤٥) ، وأدى دوراً مُهماً في السياستين الداخلية والخارجية بعد الحرب ، توفى في ١٠ آذار ١٩٥١.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.7,pp.88-89.

(٥١) ولد ٢٤ آب ١٨٦٣ وأُرسِلَ عام ١٨٧٧ للدراسة في كلية (إيتون Eton - جنوب شرق إنكلترا) عاد إلى اليابان في عام ١٨٨٢، وحصل على لقب أمير وأصبح عضواً في مجلس النبلاء من ١٨٩٠. شغل منصب رئيس مجلس النبلاء (١٩٠١- ١٩٣٣)، وشارك الوفد الياباني

في مؤتمر واشنطن البحري ، تسنم العديد من المناصب الحكومية العليا قبل تقاعده بما في ذلك جمعية الصليب الأحمر الياباني، توفى في ٥ حزيران ١٩٤٠.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.8,p.48.

(٥٢) دبلوماسي وسياسي وخبير قانوني ولد عام ١٨٦٢ في (نيويورك New York - شمال شرق الولايات المتحدة الأميركية)، ودخل كلية الحقوق بجامعة (كولومبيا Columbia - نيويورك) عام ١٨٨١ وتخرج منها عام ١٨٨٤. أصبح حاكماً لولاية نيويورك للأعوام (١٩٠٧-١٩١٠)، وعمل في المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأميركية (١٩١٠- ١٩١٦)، وأخفق في ترشحه للإنتخابات الرئاسية عام ١٩١٦، وبعد عمله وزيراً للخارجية للمدة (١٩٢١ -١٩٢٥) ترأس المحكمة العليا للمدة (١٩٣٠-١٩٤١). توفي عام ١٩٤٨ في ولاية(ماساتشوستس Massachusetts - شمال شرق الولايات المتحدة الأميركية).

New Age Encyclopedia, Vol.9,p.28; The New Encyclopaedia Britannica Vol. 6,

p.123.

(٥٣) Paul Hibbert Clyde , a history of the impact of the West on Eastern Asia,2nd.ed.,(New York , Prentice-Hall, 1952),pp. 392-395;

عبد العزيز سليمان نوار محمود محمد جمال الدين ، تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين،(القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٩)، ص ١٧١.

(٥٤) Joseph M. Goedertier, A Dictionary of Japanese History, (New York, Walker/Weatherhill, 1968), p.307.

(٥٥) Jones., Op.Cit.,pp.44-45.

(٥٦) مسعود ضاهر، اليابان الحديث ١٨٥٣-١٩٤٥. التحدي والإستجابة، ط١،(أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٩)، ص١٧١؛ سلمان ، المصدر السابق ، ص١١٧.

(٥٧) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.4,p.170.

(٥٨) بول اكاماتسو ، " دور الجيش في العملية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لنمو اليابان"، بحث في كتاب: الجيش والحركة الوطنية. مصر، فيتنام ، الباكستان ، أندونيسيا، اليابان ، الصين ، الكونغو ، ترجمة حسن قبيسي ،(بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧١)، ص ٢٨٢-٢٨٣؛ اليابان ، ملامح أُمة ، ترجمة سمر حمود الشيشكلي ،(دمشق ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، ٢٠١١)، ص١٢٩-١٣٠.

(٥٩) J. Chal Vinson, The Drafting of the Four-Power Treaty of the Washington Conference, Journal of Modern History, Vol. 25, No. 1 (London, March 1953), pp. 40-47;

الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص ٢١١ ؛ حسن ، المصدر السابق ، ص ٨١.

(٦٠) Kennedy., Op.Cit., p.241.

(٦١) العبد ، المصدر السابق ، ص ١٦٩؛ شكر، المصدر السابق ، ص١٣٢؛ Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.8,p.235.

(٦٢) عُقِدَتْ في الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧، بين الحكومة الأميركية مُمثلة بوزير خارجيتها(روبرت لانسينغ Robert Lansing ٢٤ حزيران ١٩١٥-١٣ شباط ١٩٢٠)، والحكومة اليابانية مُمثلة بالدبلوماسي(كيكاجيورو إيشي Kikujirō Isii ٢٤ نيسان ١٨٦٦ - ٢٥ آيار ١٩٤٥) رئيس البعثة العسكرية اليابانية الموفدة إلى واشنطن ، لتلافي المشاكل التي من المحتمل أن تتعرض لها منطقة الشرق الأقصى أثناء الحرب ، وقد أكدت إعتراف الجانبين إن الصين بلد مستقل وذو سيادة ، وإن التقارب الجغرافي يُنْشئ علاقات خاصة بين الدول ، وإن اليابان لها مصالح خاصة في الصين ، وإن كليهما يحترمان سياسة الباب المفتوح.

Barbara W. Tuchman, Stilwell and the American Experience in China, 1911-45,(London, Macmillan Publishers, 1971),pp.47-48; William O. Walker III, National Security and Core Values in American History,(Cambridge, Cambridge University Press, 2009 pp.77-78; Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3,p.341; Vol.4,pp.366-367.

(٦٣) محمد علي القوزي وحسان حلاق ، تأريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، ط١،(بيروت ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠١)، ص٢٧-٢٨ ؛ الفخري ، المصدر السابق ، ص١٨٠؛ Willoughby., Op.Cit., pp.262-265.

(٦٤) Westel W. Willoughby, The Sino-Japanese controversy and the League of Nations, (Baltimore, John Hopkins University Press, 1935), pp. 290-292.

(٦٥) Warner Levi, Modern China Foreign Policy,(Minneapolis, Minneapolis University Press,1953),pp.158- 159; درويش ، المصدر السابق ، ص١٤٦؛ تيدمان ، المصدر السابق ، ص٥٦.

(٦٦) Jones., Op.Cit.,p .45.

(٦٧) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.8,p.235; Goedertier., Op.Cit., p.307.

Abstract

Japan and the Washington Naval Conference
(1921-1922)

It practiced a number of major European powers to exercise the fundamental and influential role in shaping international politics, which formed so prominent feature since the late nineteenth century until the beginning of the twentieth century, but the developments of the post-World War I (1914 - 1918) and political compromises that accompanied in light of the deteriorating economic conditions, hampered greatly that role. And noon that the impact of the growing role of the United States and Japan and their impact is clear in the course of that war, and the nature of their policy objectives Foreign which intersected beyond. Accordingly, the research represents an attempt to reveal the nature of the American competition - the Japanese in the Far East in the light of the Washington Naval Conference, who represented one of the most prominent stages.

Search section into three main axes, the first axis cared for Japan on the eve of the Washington conference, presenting a summary of their role in World War I and its quest to ensure gains in the Far East, holding them several treaties with relevant countries in the region. The second axis and studied the reasons for the conference and the nature of the external and internal conditions that forced Japan to participate in it. While the latter axis explained the results of the conference and its impact in Japan, especially after the attempt by the United States and Europe, to extract most of the gains obtained in the Far East.

It seems that Washington Naval Conference an important historical point of international relations in the Far East and the world, and the first successful step in the process of disarmament. It was not only for Japan to participate in the conference being the major countries and meet the demands of its economic and public opinion as well as the impact of the international bloc against it. As the United States became more role in international affairs being conceived the idea of holding the conference and its director, and succeeded in encircling Japan in the Far East after becoming (open door policy) is part of an international law of select European countries and interests of activity in the region, at a time to make way for the United states of America move in China, and rein in Japan's expansionist policy and its economic interests there.